موجز القضايا

وضع حد للانتهاكات الضريبية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والتدفقات المالية غير المشروعة

١) ما هي التدفقات المالية غير المشروعة؟

يغيب التعريف, المقاربة أو القياس المعتمد عليهم عالمياً للتدفقات المالية غير المشروعة (IFFs)، ويحاول التعريف القانوني الضيق الذي تروج له بعض المؤسسات القوية اقتصاره على الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني ونقلها عبر الحدود بما يتعارض مع القانون الحالي، أي بالعلاقة مع الدخل المكتسب بطريقة غير مشروعة، مثلاً من خلال الجريمة المنظمة أو غسل الأموال أو تهريب المخدرات أو الاختلاس أو تمويل الإرهاب أو الرشوة. لكن هذا التعريف الضيّق يتجاهل مروحة واسعة من الأنشطة الاقتصادية القانونية المدرّة للدخل الذي يتم نقل جزء منه إلى أراض أخرى خلافًا للقانون1.و لذلك، لاتخاذ تدابير يمكنها التخفيف من التدفقات المالية غير المشروعة، على التعريف أن يشمل أيضًا الأنشطة التي قد تكون قانونية رسميًا، لكنها تقوم بنقل الموارد إلى أراض أخرى بطريقة غير مشروعة، كتجنب الضرائب لأغراض تحويل الأرباح.

٢) ما العلاقة بين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات المالية غير المشروعة؟ وما أهمية ذلك؟

يتم إنشاء الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أرباح "ما فوق طبيعية" لتعزيز دخل مساهميها، ولذلك فهي تستخدم مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات، بما في ذلك التخطيط للانتهاك الضريبي، للتقليل من استحقاقاتها الضريبية التي تعتمدها السلطات في بلدان عملياتها. وتهدف هذه الممارسات إلى التحايل على الأحكام القانونية المتعلقة بدفع الشركات متعددة الجنسيات لحصتها من الضرائب. وبالفعل، تُعد الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن أكبر نسبة من التدفقات المالية غير المشروعة، من خلال ما تنتجه أنشطتها على مستوى العالم. وقد ابتكرت الشركات متعددة الجنسيات نماذج مالية وتشغيلية متطورة تمكّنها من المناورة الضريبية وتحويل أرباحها إلى أراض ذات ضرائب منخفضة، وفي كثير من الحالات، إلى الملاذات الضريبية التي ذات الطبيعة الشديدة الغموض.2

٣) ما هو حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على الإيرادات العامة؟

تصل كلفة التدفقات المالية غير المشروعة التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء والأنشطة الإجرامية الصريحة إلى مليارات الدولارات من الأصول المسروقة وعائدات الضرائب غير المكتسبة للمناطق النامية. مثلاً، ووفقًا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، تخسر القارة الإفريقية اليوم حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بسبب التدفقات المالية غير المشروعة3، وهو الحجم الذي تصل إليه هذه التدفقات في المناطق النامية الأخرى. أمّا، النتيجة المباشرة لهذه الخسائر فهي الفجوات الضخمة في الإيرادات لتمويل مشاريع التنمية وتوفير الخدمات العامة. فتقوم الحكومات بزيادة الأعباء الضريبية على الفقراء لتقليل الفجوة في الموارد إلى حد ما وتعتمد التدابير التقشفية من خلال خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمياه والرعاية الصحية والتعليم، مما يؤثر سلبًا على الفقراء، وخاصة النساء والأطفال.

1 مصطلح "غير المشروع" (illicit) يتعدّى التعريف القانوني مثلاً في قاموس أوكسفورد الذي يحدده كأي عمل "من دون اذن أو غير مقبول، أو غير لائق أو خارج عن المألوف، وخاصة الذي لا يقبله القانون أو الأعراف، أو غير القانوني أو الممنوع". http://www.oed.com

2 http://www.taxjusticeafrica.net/en/financial-secrecy-index-2018-iffs-challenge-doorstep-african-countries-part-1/

3 https://www.uneca.org/stories/illicit-financial-flows-continue-impede-africa%E2%80%99s-development-says-eca%E2%80%99s-boko-hlpd-2018

٤) لماذا وكيف تعتبر التدفقات المالية غير المشروعة وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات من قضايا حقوق المرأة؟

تتحمل النساء العبء الأكبر للضرائب التنازلية وغير المباشرة، وتتأثر النساء والأطفال بشكل كبير بتخفيض الإنفاق على الرعاية الاجتماعية. لذلك، ترتبط قضايا حقوق المرأة بشكل مباشر بأجندة التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم البلدان من الايرادات العامة والأصول التي كان من الممكن استخدامها في تمويل الخدمات الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، كان من الممكن استخدام الأصول المخبأة في أراض أخرى سراً من خلال التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز توظيف النساء بأجور لائقة ودفع تكاليف أعمال الرعاية.

٥) ما هي الصعوبات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الدولي؟

هناك اعتراف واسع بأن التدفقات المالية غير المشروعة تقوّض الالتزام العالمي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وافقت عليها الأمم المتحدة، ووضعت الحد منها ضمن الأجندة ٢٠٣٠ (الهدف ١٦.٤). لكنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في وضع التدابير العملية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، في ظل المقاومة الحازمة على المستوى الدولي من جانب أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن للاعتراف بأنه يجب تحديد وقياس ومراقبة هذه التدفقات بشكل واسع. وبالرغم من انتشارها عالمياً، تؤثّر التدفقات المالية غير المشروعة بشكل أكبر على البلدان النامية، في ظل سيطرة البلدان الغنية على الهيكل المالي الدولي، الذي يسهل هذه التدفقات، وتعتبر معظم هذه الأخيرة من وجهاتها.

إن حكومات البلدان المختلفة ملزمة بتحسين التشريعات والأطر الوطنية للتقليل من التدفقات المالية غير المشروعة. لكن الطبيعة العابرة للحدود لهذه التدفقات تحتّم التعاون الدولي لاستئصالها، وبالتالي، يرتبط الحد منها بإصلاح البنية الدولية. على المعركة ضد التدفقات المالية غير المشروعة تعزيز فكرة إنشاء مسار حكومي دولي شامل، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الدول على قدم المساواة.

٦) كيف يمكننا وقف الانتهاكات الضريبية والتدفقات المالية غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات؟

تحتاج معالجة المظالم وضمان المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان إلى موارد، وعلى الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف تجاوز "فجوة التمويل" بشكل عاجل، كما يجب أن تفي الحكومات بالتزاماتها بكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة كوسيلة لتنفيذ الأجندة ٢٠٣٠ واعتماد التدابير الفعالة الأحادية ومتعددة الأطراف للحد منها.

- إن الآليات والمؤسسات التي تسهّل التدفقات المالية غير المشروعة هي ذاتها التي تيسّر الانتهاكات الضريبية وتتركها من دون عقاب. لذا، علينا التعامل مع هذه التدفقات كجزء لا يتجزأ من التحديات التي يطرحها التهرب والتجنّب الضريبي العالمي. وبالتالي، لا يمكن إيجاد حلّ، ولو جزئي، للتدفقات المالية غير المشروعة من دون إصلاح الهيكل المالي الدولي بأكمله في سياق اتفاقية ضريبية وشفافية متفق عليها عالميًا.

- سيشكّل إنشاء لجنة ضريبية حكومية دولية تحت رعاية الأمم المتحدة أداة أساسية لوضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة والانتهاكات الضريبية. ويتمثل الغرض العام لهذه اللجنة الحكومية الدولية في إيقاف تلك التدفقات والمراوغة الضريبية الدولية، من خلال ضمان التزام الحكومات بألا تكون دولها وجهة للتدفقات من بلدان أخرى، وضمان ألا تقوم قواعدها الضريبية بتخفيف قواعد البلدان الأخرى، وإنشاء نظام ضريبي دولي شفاف ومتسق يدعم المساواة والتنمية.